

دور النفقات الجبائية في تشجيع الاستثمار - حالة الجزائر -

أ.د/ باركة محمد الزين جامعة تلمسان

جليل زين العابدين طالب دكتوراه بجامعة وهران

الملخص :

تتبنى هذه الدراسة تقديم مقارنة نظرية للنفقات الجبائية و التي تعد من بين أهم أدوات السياسة الجبائية و وسيلة فعالة لتوفير الحوافز للأفراد والشركات من أجل ترقية مختلف القطاعات وتشجيع مختلف أنواع الإستثمارات ، فالنفقات الجبائية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تنحرف عن قواعد النظام الضريبي كمنحها لمجموعة من الإعفاءات، التخفيضات والإجراءات التحفيزية، والغرض منها هو تحقيق أهداف إستراتيجية معينة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى ، لدى أصبحت تستخدم كثيرا كأداة للسياسة الحكومية ، وكثيرا ما تحل محل النفقات المباشرة .

الكلمات المفتاحية : النفقات الجبائية ، السياسة الجبائية ، الإستثمار ، الإعفاءات الضريبية

Résumé :

Cette étude offrent une approche théorique pour les dépenses fiscales qui sont parmi les instruments les plus importants de la politique fiscale et un moyen efficace d'incitation pour les particuliers et les entreprises pour mettre à niveau des différents secteurs et encourager les divers types de placements.

Les Dépenses fiscales sont un ensemble de procédures et des mesures qui s'écartent des règles du régime fiscal comme une subvention à une série de dérogations, les rabais et les mesures d'incitation dont l'objectif est d'at-

teindre des objectifs stratégiques spécifiques dans les domaines économique et social et d'autres domaines, donc elle est devenue beaucoup comme un outil de la politique gouvernementale, Souvent remplacer les dépenses directes.

Mots clés : Dépenses fiscales , Politique fiscal , Investissement , Exonérations fiscales

مقدمة :

تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية ، حيث أصبحت الضرائب تشكل جزءا أساسيا في التفاعلات الاقتصادية ، فهي تؤثر في النشاط الاقتصادي وتدخل كعامل أساسي في قرار الاستثمار وتتأثر هي الأخرى بالوضع الاقتصادي من خلال الغرض منها و كيفية تنظيمها و حجم حصيلتها .

ونظرا إلى الأهمية الكبيرة التي تكتسبها البرامج الاستثمارية ، وهذا باعتبارها أحد عوامل النمو الاقتصادي ، وإن فرضت ضرائب مرتفعة عليها يؤدي إلى انخفاض مردوديتها ولهذا السبب لجأت أغلب الدول إلى تخفيف الضغط الضريبي على الأنشطة الاستثمارية التي تخدم عملية التنمية المحلية و من تم الوصول إلى تنمية شاملة و مستدامة . وذلك من خلال مختلف أشكال النفقات الجبائية الممنوحة ، بهدف خلق الإطار الملائم لتشجيع الاستثمارات وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المرغوبة ، و التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

إن النفقات الجبائية «**Dépense Fiscale**» ظهرت نتيجة الاعتراف بكون النظام الجبائي يمكن استعماله للوصول لأهداف مماثلة للإنفاق العام (النفقات المباشرة) ، وهذا باستخدام التدخل الجبائي «**L'interventionnisme Fiscale**» ، كما تعد النفقات الجبائية من أكثر أدوات السياسة المالية انتشارا في الدول النامية بهدف تشجيع الاستثمارات ، بل شاع استخدامها كذلك في الدول المتقدمة و خاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) من أجل تشجيع الاستثمار ، و تحفيز جهود المنشأة لزيادة إنتاجها .

و بالنظر إلى واقع الجزائر بوصفها بلد يمر بمرحلة انتقالية، و هي بحاجة ماسة للاستثمار و إذا ما كانت مثل الكثير من الدول النامية يعاني اقتصادها من الفراغ الاستثماري في

العديد من القطاعات ، فان الحاجة إلى الاستثمار تزايدت منذ مطلع الستينات من القرن الماضي ، وذلك من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة في تاريخ الجزائر و التي منحت أهمية كبيرة للاستثمار باعتباره المتغير الاقتصادي الرئيسي لبعث الإنعاش و تحريك دواليب النمو في الاقتصاد الوطني ، خصوصا و انه عرف الكثير من العجز في مختلف القطاعات ، مما عمل على خلق عوائق أدت لحالة من الانسداد في الاستثمار.

و ابتداء من سنة 1992م ، بادرت الجزائر بإصلاحات اقتصادية وسياسات تتجه نحو اقتصاد السوق ، وخاصة الإصلاحات الضريبية المشجعة للاستثمار ، وذلك من خلال منح عدة أشكال للنفقات الجبائية سواء من خلال قوانين المالية المتتالية أو القوانين الخاصة عن طريق الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الإستثمار (APSI) ، والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEI) والتي تسعى في مجملها إلى ترقية وتشجيع مبادرة الإستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي ، من خلال جملة الحوافز الممنوحة للمستثمرين و التي يغلب عليها طابع النفقات الجبائية ، بالرغم من العراقيل و الصعوبات التي تعيق تطبيق هذه المقاربة (النفقات الجبائية) .

1- مفاهيم أساسية حول النفقات الجبائية :

تعد سياسة الإنفاق الجبائي من أكثر أدوات السياسة المالية انتشارا في الدول النامية لتشجيع الاستثمار وبتحوافز لدى المستثمر، بل شاع استخدامها كذلك في الدول المتقدمة وخاصة دول منظمة التعاون الاقتصادي (O.C.D.E) من أجل تشجيع الاستثمار وتجديد جهود المؤسسة لزيادة إنتاجها، بالإضافة إلى استخدام هذه السياسة لبلوغ أهداف مطابقة لتلك الأهداف المتأتية من برامج الإنفاق الموازي.

1.1- تعريف النفقات الجبائية:

يعرّف البروفيسور الأمريكي (Stanley Surrey) النفقات الجبائية بأنها: « برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدة التي تمنحها الأحكام الضريبية ، بدلا من تقديمها عن طريق الإنفاق العام المباشر¹».

1 - Stanley Surrey, The united state income- The need for full accounting, in tax policy and tax reformed : 1961/1969. Selected speeches and testimony of Stanley surrey, New York, Commerce clearing house, 1973p 575-585.

** - هو خبير اقتصادي، والمحامي العام في خدمة الدراسات والتوثيق بوزارة المالية الفرنسية، والأمين العام لمجلس

وعرفه الخبير الاقتصادي الفرنسي (Christian Valenduc)** بأنها: « التقليل في الإيرادات الحكومية نتيجة الحوافز الضريبية وتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي يمكنها تعويض الإنفاق المباشر¹».

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) تعرف النفقات الجبائية بأنها «إعفاءات النظام الضريبي المرجعي والامتيازات الضريبية والأحكام الضريبية التي تقلل أو تؤجل من نسبة الضرائب من المكلفين بالضريبة²».

1.1- أشكال النفقات الجبائية :

إنّ النفقات الجبائية هي جزء لا يتجزأ من قوانين الضرائب المختلفة، يمنح معدلات تفضيلية أو بعض الخصومات المعينة على مستوى الوعاء الجبائي القاعدي.

إنّ التنوع الكبير في النفقات الجبائية يبيّن عدم استقرارها ويوحى باتساع مجالات وحالات تطبيقها من جهة، وبالتنوع الكبير للأثار الاقتصادية والجبائية من جهة أخرى³.

وفي هذا الصدد يجب تسليط الضوء على أشكال النفقات الجبائية الشائعة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E)، وهي خمسة أشكال رئيسية⁴:

- | | |
|----------------------------|--------------------------------|
| ■ Exonération Fiscale | ■ الإعفاءات الجبائية |
| ■ Déduction Fiscale | ■ الخصومات الجبائية |
| ■ Taux réduit d'imposition | ■ تخفيضات خاصة بمعدلات الإخضاع |
| ■ Crédit d'impôt | ■ القروض الجبائية |
| ■ Report d'impôt | ■ تأجيلات ضريبية |

الشؤون المالية والضرائب ورئيس الفريق الاقتصادي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

1 - Pollockover Bixi, Hana Chritian, M.A. Valenduc et Zhicheng li Swift, tax expenditure Shedding on Government Spending through the tax system Banque mondiale, Washington 2004) DC, p 1-3.

2 - O.C.D.E, Les dépenses fiscales dans les pays de l'O.C.D.E, Organisation de développement Economiques 2010,p12.

3 - Gouvernement du Québec, «Dépenses Fiscales », Bibliothèque nationale du Québec , Edition 2003, canada p 4.

4 - O.C.D.E. Les dépenses Fiscales dans les pays de l'O.C.D.E, op.cit, p 12.

الفوائد المترتبة عن النفقات الجبائية:

إنّ الأهداف المطلوبة أو المستهدفة جراء تطبيق النفقات الجبائية هي البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة لأدوات المالية العامة، فالنفقات الجبائية تستخدم كأداة للتدخل بقصد التكيف مع تطورات الاقتصاد المعاصر والانفتاح الاقتصادي¹.

فالتعرف على عدد المقاييس الاستثنائية وتحديد عدد المستهدفين في قطاع النشاط المراد ترقيته يسمح بمقارنة الأهداف مع النتائج المحققة والتقييم الدقيق للتكاليف، كما تسمح النفقات الجبائية بتنمية المنافسة بين المؤسسات عن طريق تخفيض الأعباء التي تتحملها.

كما أنّ النفقات الجبائية يمكن أن تكون فعّالة للسياسة القطاعية بخلاف النفقات الموازية، والتي تتميز بمحدوديتها سواء من حيث الزمن أو التطبيق، فالنفقات الجبائية تسمح بخلق قطاع يحدد محيط ملائم للمبادرات الخاصة.

كما يمكن المستثمرين من الحصول على عائدات أعلى ويمكن من إعادة استثمار المزيد من الأرباح المحققة من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ النفقات الجبائية تعطي إشارة واضحة للمستثمرين على قدرة الدولة تسهيل الاستثمار².

بالإضافة إلى هذه الفوائد يمكن استخدام هذه السياسة لتحقيق التنمية الجهوية والقطاعية عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المناطق المراد تنميتها من جهة، وتحقيق التنمية القطاعية للأنشطة الهامة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل القطاع الفلاحي والتكنولوجيا الجديدة. وهذه الميزة تضمن بالموازنة حماية الصناعات الضرورية من خلال منح المؤسسات الناشئة الحماية اللازمة حتى تصبح ناضجة وقادرة على المنافسة، كما يمكن استخدام النفقات الجبائية لتشجيع الصادرات من خلال منح تفضيلات ضريبية للمؤسسات المصدرة بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية

1 - Gilbert Orsoni, « L'interventionnisme Fiscale », Presse universitaire de France, Paris, 1995., p 17.

2- مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 10.

وخاصة لدى الدول النامية¹.

2- المشاكل الناجمة عن استخدام النفقات الجبائية :

إنّ كثرة وتراكم التحفيّزات الجبائية يمكن أن يخلف آثار سلبية على تناسق وانسجام السياسة الجبائية، نظرا لتعدّد التقنيات المستخدمة وصعوبة تقييم تكاليف النفقات الجبائية، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي:

1.2- مشكل الشفافية:

إنّ الإعانات المباشرة للدولة تدرج ضمن النفقات الموازية أي تدرج في الميزانية العامة للدولة، بينما النفقات الجبائية فلا يدرج ضمن الموازنة العامة، كما أنّ مقدار الجهد التي تبذله الدولة يتوقف على سلوك دافعي الضرائب².

1.2- صعوبة تقييم تكلفة النفقة الجبائية:

إنّ من الصعوبة على الإدارة الجبائية تقدير حجم النفقات الجبائية دون افتراضات أو الاستعانة بالمصادر الأخرى الإحصائية، فبالنسبة للتقنيات أو الأساليب الأخرى للنفقات الجبائية فمن الصعوبة التقييم بدقة تكاليف النفقات الجبائية³.

1.1- رقابة موازنة صعبة:

إنّ الأموال التي تنفق في إطار النظام الضريبي أكثر صعوبة في السيطرة والمراقبة بالمقارنة مع النفقات التي تتمّ عبر برامج المساعدات المباشرة.

1 - Mohamed Taamouli, Incitation Fiscales Fondements et problèmes méthodologiques d'évaluation, 2007, p 03.

2 - Christian Valenduc, Les dépenses Fiscales, Reflets et prescriptives de la vie économique, 1/2004 (tome XLIII) p 98.

3 - O.C.D.E. Dépenses Fiscale et politique, p 254. Site internet : <http://www.compte.fr> consulte le 06/04/2013.

فالنفقات المباشرة التي تتم في إطار البرامج التي تسعى إلى تسقيف الإنفاق، يمكن للوزارات المسؤولة ملاحظة وبسرعة زيادة أو نقصان النفقات غير المخططة في البرامج المحددة وتتمكن بسرعة من إجراء التعديلات المناسبة على هذه البرامج، بينما يمكن إدخال تغييرات على النفقات الجبائية المحددة نتيجة التقلبات في الإيرادات الإجمالية، ومنه فمن الصعوبة تحديد ومراقبة تأثير هذه التغيرات لأنّ استخدام النظام الضريبي لمنح الدعم عادة لا يتطلب موافقة مسبقة على كل معاملة، لذلك فإنّ الحكومة قد لا تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للبرامج غير مرغوبة من النفقات الجبائية¹.

3- دراسة تحليلية تقييمية للإنفاق الضريبي في الجزائر:

1.3- دراسة تكلفة الإعفاء الضريبي نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الخام خارج المحروقات : 2011-1998

إن الطموح الذي كانت ومازالت تسعى إليه الجزائر منذ الإصلاح الضريبي سنة 1992م، بغرض رفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة عن طريق الاستثمار، حملها خسائر مالية ضخمة على شكل إعفاء ضريبي ممنوح لتشجيع الاستثمار، وقد بلغت هذه الخسائر منذ سنة 1998م إلى غاية سنة 2011 قيمة 774.970 مليار د.ج. وأن الخزينة العمومية تخسر حوالي 0.7% في المتوسط سنويا من إجمالي إيراداتها الضريبية وهو ما يعادل 1% من الناتج المحلي الخام، وقد استمرت الخسارة في الإيرادات الضريبية عبر السنوات وهذا راجع إلى كثرة التعديلات الضريبية التي شهدتها المدة (2001.2002.2003)، حيث بلغت التعديلات الضريبية في هذه المدة 152 إجراء ضريبيا، والتي تتمركز في معظمها على ضخ الإنفاق الجبائي لتشجيع الاستثمار، كما يمكن تفسير هذا الارتفاع بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر الرئاسي رقم 01~03 المؤرخ في 20 أوت 2001م والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث قامت هذه الوكالة بتقديم عدة إعفاءات ضريبية خاصة بكل ضريبة على حده، ويمكن توضيح هذه البيانات من خلال الجدول :

الجدول رقم(01): تكلفة الإعفاء الضريبي نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الخام خارج المحروقات الفترة (2011-1998).

1 - مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره، ص 97.

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإعفاء الضريبي الإجمالي * (مليون د.ج)	8455	29281	31411	42786	33064	67452	43020
الإيرادات الضريبة العامة ** (مليار د.ج)	9015.0	9371.0	1028.84	1285.09	1409.49	1398.94	1465.97
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات *** (مليار د.ج)	2165.0	2326.0	2507.2	2783.2	3045.7	3383.4	3829.3
نسبة **/*	0.93	3.12	0.30	0.33	0.23	0.48	0.29
نسبة ***/*	3.90	1.2	1.2	1.53	1.08	1.99	1.12
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإعفاء الضريبي الإجمالي * (مليون د.ج)	49515	44124	39557	83687	83141	109462	110015
الإيرادات الضريبة العامة ** (مليار د.ج)	1563.80	1661.56	1759.75	2699.03	3099.44	2811.07	2992.4
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات *** (مليار د.ج)	4209.1	4632.6	5277.3	6079.6	6897.8	7854.0	9238.9
نسبة **/*	0.31	0.26	0.22	0.31	0.26	0.38	3.67
نسبة ***/*	1.17	0.95	0.74	1.37	1.20	1.39	1.19

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات:

Ministère de Finance, Direction générale des impôts, Direction des opérations Fiscales, Bureau de Statistique.

1.3- دراسة تكلفة الإعفاء الضريبي بالنسبة للجباية البترولية :

إن النفقات الجبائية في الجزائر متذبذبة وغير مستقرة وتتأثر بعدد عوامل مثل الحجم المرغوب من المشاريع الاستثمارية ، المداخل العامة للدولة وكذا الجباية البترولية حيث أن انخفاض هذه الأخيرة يدفع السلطات المالية إلى مراجعة سياستها الإعفاية لتعويض حجم النقص في المداخل البترولية، وذلك بالتخفيض من حجم الإعفاءات الضريبية وتشديد القيود على منح النفقات الجبائية، وهذا ما يوضح من خلال الجدول والشكل التاليين

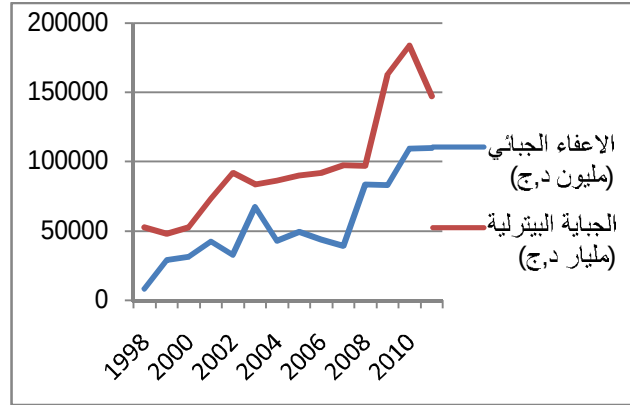
الجدول رقم(02):علاقة الإعفاء الضريبي بالنسبة للجباية البترولية 1998-2011

البيان	الجباية البترولية (مليار د.ج)	الإعفاء الجبائي (مليون درج)
1998	52800	8455
1999	48000	29281
2000	52400	31411
2001	73200	42786
2002	91640	33064
2003	83606	67452
2004	86220	43020
2005	89900	49515
2006	91600	44124
2007	97300	39557
2008	97020	83687
2009	162850	83141
2010	183580	109462
2011	147240	110015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات المعنية و

**Ministère de finance Direction générale des impôts direction des opérations
fiscales bureau de statistique**

الشكل رقم (01) : تطور تكلفة الإعفاء الجبائي بالنسبة للجبائية البترولية 1998-2011



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

1.2- الإعفاء الضريبي في الجزائر وعلاقته بالاستثمارات المحققة في إطار القوانين الخاصة

إن تحليل الاحتياجات الاستثمارية للجزائر من حيث النفقات الجبائية الممنوحة ، يتطلب إجراء مقارنة إحصائية ما بين الإعفاء الضريبي الممنوح في إطار تشجيع الاستثمار ، و حجم الاستثمارات المحققة. لهذا تناول البحث تحليل الاستثمارات المحققة في إطار القوانين الخاصة مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEI ، على اعتبار أن هذه القوانين تقدم في الغالب حوافز ذات طابع ضريبي بالدرجة الأولى ، و يمكن توضيح أثر الإعفاء الضريبي في الجزائر على تحفيز الاستثمار من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03): الإعفاء الضريبي في الجزائر وعلاقته بالاستثمارات المحققة في إطار القوانين الخاصة (ANDI . ANSEJ)

السنوات	الإعفاء الضريبي	عدد مشاريع ANDI	عدد مشاريع ANSEJ	مجموع المشاريع
2001	42786	----	14762	----
2002	33064	523	14334	14857
2003	67452	1882	14201	16083
2004	43020	903	11719	12622
2005	49515	873	9741	10614
2006	44124	2226	7968	10194
2007	39557	4556	8465	13021
2008	83687	7133	9536	1669
2009	83141	8024	9985	18009
2010	109462	6759	10585	17344
2011	110015	6999	12821	19820

- المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :
 - إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
 - إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب .

Ministère de finance Direction générale des impôts direction des opérations fiscales
 bureau de statistique

نلاحظ من خلال الجدول بأن حجم الإعفاء الضريبي في الجزائر كبير وينمو في بعض السنوات مسارعة غير أن حجم المشاريع الاستثمارية في تذبذب خاصة تلك المشاريع المنفذة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ففي الوقت الذي ازداد فيه حجم الإعفاء الضريبي في سنة 2004 بنسبة % 6.09، فإن حجم المشاريع المحققة في إطار القوانين السابقة ازداد بنسبة 2.26 % فقط، وفي سنة 2005م ازداد حجم الإعفاء الضريبي بنسبة % 7.01، إلا أن

عدد المشاريع المحققة ازداد بنسبة 2.18 % ، ومن الجدول نلاحظ أن هناك علاقة بين حجم الإعفاء الضريبي الممنوح وعدد المشاريع الاستثمارية الإجمالية .
كما نلاحظ من الجدول وجود علاقة خطية بين حجم المشاريع الاستثمارية المحققة و الإعفاء الجبائي الممنوح غير أن معامل الارتباط COV^1 بين المتغيرين ضعيف بالرغم من أن هذا الارتباط موجب .

أما من ناحية الاستثمارات الأجنبية، وبالرغم من الإنفاق الضريبي الكبير الممنوح لاستقطابها، فإن الاستثمار الأجنبي يبقى محدودا خاصة في القطاعات غير النفطية، فمجموع عقود الاستثمار التي تمت مع الشركات القابضة العمومية سنّي 1997م و1998م لم تتعد مبلغ مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحجم الاقتصاد الجزائري، ويعود المسبب في ذلك إلى طبيعة النظام الضريبي الجزائري المتسم بتعدد إجراءاته الإدارية، وعدم اعتماد الإدارة الضريبية فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير، إذ تنتظر بعين الريبة إلى كل متعامل اقتصادي على أنه محتال مفترض، كما أن عدم تنسيق الأنظمة الضريبية المغربية أدى إلى خلق جو غير سليم في التنافس على جذب الاستثمارات، وهو ما يتطلب إعادة النظر في مشروع الاتحاد المغربي وإعادة بعثه من جديد خاصة في ظل التكتلات الإقليمية والدولية، وذلك بتنسيق الأنظمة الضريبية وتكييفها مع بعضها، من خلال تنسيق المعدلات الضريبية وأنظمة الامتلاك المعتمدة بما يوفر ظروف مشابهة لاستخدام القيم الثابتة، بالإضافة إلى تنسيق أنظمة الإعفاء والتخفيض الضريبي²، ومن خلال الجدول أدناه يظهر أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث أن 99% من الاستثمارات المصريح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) هي استثمارات محلية، في حين أن الاستثمارات الأجنبية لم تتجاوز نسبة 1 %.

الجدول رقم (04): التصريحات المحلية والأجنبية بالاستثمار لفترة (2002م-2012م).

1 هو عبارة عن أداة إحصائية تستخدم من أجل معرفة نوع وقوة الارتباط بين متغيرين ، أحدهما تابع والآخر مستقل ، وفي إطار دراستنا فإن المتغير المستقل هو النفقات الجبائية ، أما المتغير التابع فهو عدد المشاريع الاستثمارية ، و يحسب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية : ففي حالة ما إذا كانت هذه العلاقة أقل من واحد فهناك ارتباط سلبي بين المتغيرين أما إذا كانت موجبة فإن الارتباط موجب بين المتغيرين ، أما إذا كان يقترب من الصفر بإشارة موجبة فإن هناك ارتباط ضعيف مثلما هو عليه الحال في دراستنا ، وهذا يعني أن النفقات الجبائية في الجزائر لها تأثير على حجم الاستثمار ولكن هذا التأثير ضعيف .

2 قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 20-21 ماي 2002

مشاريع الإستثمار	عدد المشاريع	%	مبلغ المشاريع 10 ⁶	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	47170	99.1%	4813063	69%	664057	88%
استثمارا لشراكة	208	0.4%	879370	12.7%	27400	4%
إ.أ. مباشرة	215	0.5%	1241179	17.9%	63713	8%
إجمالي. إ. الأجنبي	423	0.9%	2120549	30.6%	91113	12%
المجموع	47593	100%	6933611	100%	755170	100%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2012

نلاحظ صন خلال الجدول أن حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر ما يزال ضعيفا ولا يتوافق مع إمكانيات الاقتصاد الجزائري، وهذا بسبب نقص الثقة في بيئة الأعمال في الجزائر، ويرجع ذلك إلى التقارير الصادرة من مختلفا الهيئات الدولية، فحسب مؤشر الحرية الاقتصادية ه، فالجزائر مصنفة ضمن حرية اقتصادية ضعيفة، وحسب مؤشر الشفافية العالمية فإن الجزائر تنطوي على درجة عالية من الفساد، وهي كلها عوامل أثرت بالسلب على الإستثمار الأجنبي المباشر.

4.3- تقييم تكلفة النفقات الجبائية وعلاقتها بالتهرب الضريبي :

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل توسيع الوعاء الضريبي والبحث المستمر عن القاعدة الضريبية بغرض تخفيف العبء الضريبي على المكلفين بالضريبة، إلا أن أسباب الغش والتهرب الضريبي في الجزائر كبيرة ومتنوعة، فهي ذات طابع تاريخي واقتصادي واجتماعي، وكذلك أسباب ناجمة عن النظام الضريبي في حد ذاته، وبالرغم من أن ظاهرة التهرب الضريبي قديمة ولم ظهر بظهور مصطلح النفقات الجبائية ، إلا أن تعدد وتنوع أشكال النفقات الجبائية المشجعة على الاستثمار حفزت بعض المكلفين بالضريبة على استعمال كل طرق الغش والاحتيال من أجل التهرب من دفع الضريبة، فالغش والتهرب الضريبي في الجزائر له علاقة بتنوع وتعدد أشكال النفقات الجبائية ، فالإعفاء الضريبي في

سنة 2008م بلغ 83687 مليون د.ج، وبالمقابل وحسب إحصائيات الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين لسنة 2008م، فإن حجم الخسائر الضريبية الناجمة عن التهرب الضريبي بلغت 200 مليار د.ج، وهو ما يعادل نسبة 1.75% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مبلغ ضخيم لا يمكن السكوت عليه، وهذا ما دفع بالسلطات المالية في الجزائر إلى اتخاذ إجراءات ضريبية صارمة من أجل الحد من التهرب الضريبي الناجم عن استخدام مزايا الإنفاق الضريبي خاصة في المادة 4 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008م والمادة 5 من قانون المالية لسنة 2009م، والتي تنص كل منهما على ضرورة استرجاع حجم الإنفاق الضريبي في حالة عدم إعادة استثمار الأرباح التي كانت محل الإنفاق الضريبي، بالإضافة إلى تطبيق عقوبات مالية صارمة، وكذلك إجبارية .

وما ساعد على الميل نحو التهرب الضريبي في الجزائر هو أوجه القصور في الموارد المادية والبشرية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية، والتي تفتقد إلى نظام إعلام آلي قادر على توفير معلومات دقيقة وكافية، ونظام موثوق لتحديد الهوية الوطنية لدافعي الضرائب، كما ساعدت بنية الإقتصاد الجزائري والهيكل الاجتماعي على انتشار ظاهرة التهرب الضريبي، وعدم التنسيق بين مختلف الإدارات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من القوانين المتساهلة في منح الإنفاق الجبائي الضخم دون نتائج واقعية، حيث أن بعض المستفيدين من الإنفاق الجبائي وعوضا من استخدامه لأغراض استثمارية يقومون بشراء الاستثمارات المعفية من الضريبة وإعادة بيعها لأغراض مضاربة، وهذا راجع لغياب الرقابة البعيدة للنفقات الجبائية من طرف الإدارة الضريبية.

كما أن انتشار ظاهرة القطاع الموازي في الجزائر تعمل على عرقلة سياسات الإنفاق الجبائي، وهو ما يؤثر على النسيج الاقتصادي وهيكل العمالة في البلد والجهود المبذولة لتحسين أوضاع الاستثمار المحلي، حيث أن المؤسسات المستفيدة من الإنفاق الجبائي تسوق منتجات بسعر أقل من أسعار السوق، نظرا لاستفادتها من مزايا الإنفاق الجبائي، وهو ما يدفع بالمؤسسات الأخرى غير مستفيدة من الإنفاق الجبائي إلى شطب سجلاتها التجارية، والتحول إلى الإقتصاد الموازي الذي يوفر مكاسب كبيرة، للإشارة فإن نشاطات القطاع الموازي في الجزائر تمثل ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الخام، فهو يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر.

وبناء على ما سبق، فإن هناك علاقة موجبة بين الإنفاق الضريبي في الجزائر وحجم التهرب

الضريبي رغم صعوبة قياس هذا الأخير بسبب التخلف الاقتصادي وعدم وجود أسلوب معين مستخدم في الجزائر، وسيطرة القطاع الموازي على أغلب الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، وهو ما يتطلب ضرورة تبسيط النظام الضريبي الجزائري، وذلك بالتقليل من حجم الإنفاق الجبائي، وضرورة تطبيق رقابة بعدية عليه، ودراسة مدى فاعليته وتأثيره على الاستثمار، وذلك بمقارنة حجم الإنفاق الجبائي الممنوح مع حجم الإستثمارات المحققة في الواقع من جراء منح الإنفاق الضريبي.

خاتمة :

يمكن القول بأن هناك تأثير للنفقات الجبائية على الاستثمار، غير أن هذا التأثير ضعيف و محدود و هو ما يؤدي إلى الإقرار بحقيقة أن النفقات الجبائية في الجزائر لا تعد عاملا حاسما في اتخاذ قرار الاستثمار، وذلك نظرا لوجود عوامل أخرى يمكنها أن تؤثر مباشرة في قرار الاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي، حيث أن المزايا المقارنة التي تتوفر عليها الدولة تعد العنصر الحاسم و الأهم في اتخاذ قرار الاستثمار، كما أن النفقات الجبائية في الجزائر تعد مشجعة على الاستثمار الطفيلي أكثر مما هو مشجع على الاستثمار الحقيقي، كما تستخدمه الوحدات الاقتصادية كأداة لتجنب دفع الضريبة أكثر من اهتمامها بإحداث مشاريع استثمارية.

إن استخدام النفقات الجبائية في الجزائر بغرض تشجيع الاستثمار يواجه العديد من العراقيل و التحديات و لعل أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي و القطاع الموازي، حيث أن تعدد و تنوع أشكال النفقات الجبائية يؤدي إلى تعقد النظام الضريبي وصعوبة مراقبته من طرف الإدارة الضريبية، وهو ما يتيح الفرصة أمام بعض أشباه المستثمرين إلى تحينها و استخدام النفقات الجبائية لأغراض مضاربة و هو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

المراجع :

- 1- Stanley Surrey, The united state income- The need for full accounting, in tax policy and tax reformed : 1961/1969. Selected speeches and testimony of Stanley surrey, New York, Commerce clearing house, 1973
- 2- Polockover Brixi, Hana Chritian, M.A. Valenduc et Zhicheng li Swift, tax expenditure Shedding on Government Spending through the tax system Ban-

- que mondiale, Washington. (2004)
- 3- O.C.D.E, Les dépenses fiscales dans les pays de l'O.C.D.E, Organisation de développement Economiques 2010.
 - 4- Gouvernement du Québec, «Dépenses Fiscales », Bibliothèque nationale du Québec , Edition 2003, canada.
 - 5- Mohamed Taamouli, Incitation Fiscales Fondements et problèmes méthodologiques d'évaluation, 2007.
 - 6- O.C.D.E. Dépenses Fiscale et politique, p 254. Site internet : <http://www.compte.fr> consulte le 06/04/2013.
 - 7- Gilbert Orsoni, « L'interventionnisme Fiscale », Presse universitaire de France, Paris, 1995.
 - 8- Christian Valenduc, Les dépenses Fiscales, Reflets et prescriptives de la vie économique, 1/2004 (tome XLIII)
 - 9- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 20-21 ماي 2002
 - 10- مليكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الاستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2010